

قد لا يقتصر الشيء على ان يكون قدرته وارادته وعلمه عامة متعلق فيما يتعلق به وان لم يكن ان لا يقتصر اليه
كل ما عداه بل يقتصر امره وهو بصفة متعلق به قدرته وارادته وقد يتصور ان صفات المتعلق
اربعه التعلق والارادة والعلم والحياة ومنه المنوية اربعة وهي كونها قادرا ومريدا وعالميا
وحييا فذلك ثمان ويوجب له ايضا الوضعية اذ لو كان ممتزجا له لوصفها بصفة واحدة
وحيها فذلك ثمان وكذا يقتصر الله على كل ما سواه وقد تقدم في بيان الوحدانية ان وجود
الله عز وجل حقا كقوله تعالى لا اله الا الله لا يشركه شيء ولا يتغير اليه
الذات ان لم يتغير بغيرها فاما اتفاقا واختلافا معا فيلزم ان يكون شيئا فلا يقتصر اليه
اذ لو ثبت له العجز لما أمكن ان يوحى بشيء من الحوادث
لكن التالي باطل اذ لو لم يوحى بشيء من الحوادث لم يقتصر
الله بشيء لكن التالي باطل فظل مادى المرعى للدرج
وفي الازالة ان تقول لو انفتحت الازالة لانفتحت
القدرية لما مررت توقفت القدرة على الازالة ولو انفتحت
القدرة لثبت ضدتها وهو العجز الذي اخبرنا تقدم
وفي العلم ان تقول لو انفتحت العلم لانفتحت الازالة
كما مر من الموقف ولو انفتحت الازالة لانفتحت
القدرة كما مر ايضا ولو انفتحت القدرة لثبت ضدتها
وهو العجز الذي اخبرنا تقدم ايضا فاخصر المصنف
في التبريز عبر بالامكان لان تغيبه البطل من نفي
الابحار **قوله** فلا يفتقر الى احده دليله في
المخزوفة من القياس المذكور وهو في قوة الاستثنائية
فما سبق تعريفه وهو انكار ان الاستثنائية
يقول كمن في ابي دليلها بقوله وهو الذي الى اذ
قوله فيما يتعلق به وهو المكنت في القدرة
والارادة والواجبات والجزائيات والمستحيلات
في العالم **قوله** والالزم ان لا يقتصر اليه كل ما سواه
بل يعضه للالزم في الحقيقة على هذا التقدير عدم
اشتقار شيء اليه اصلا لان العجز عن البعض كمنه
العجز عن الكل وقوله وهو بعض ما تعلقت به
قدرته الاولى حذف بعض الا ان جعل الاضافة
للميان او يقال المعنى بعض ما تعلقت به
قدرته على الوجه الصحيح وهو كل ما سوي الله تعالى
وبعضهم هو المبدء لورث قوله بل يعني ما سواه **قوله**

من هذا تمام التبريز
صفة التبريز
فوجه تمام قوله وحل
في التفتت وحل
في الامتنان وحل
عن كل ما سواه احد
صفة من الواضحات
فوجه تمام قوله وحل
استحالة اصدارها عليه
في خلافه اصدارها عليه
من المحلولة وحل
ما تدرج حقا في كل ما سواه
في وجوب اطلاقها بما يجب
في العلم المشهور
فوجه العلم وحل
اصدا صاعدا على مقتضى
الوجوب والاشارة
ويؤيد في العلم بالاشارة
على مقتضى العلم وحل
على مقتضى العلم وحل

للزوم مجزها بيان الملازمة في الشرطية وقوله كيف
اشارة الى الاستثنائية القابلة لكن التالي وهو عدم
اشتقار شيء اليه التالي باطل فظل المقدم وهو كون
مع ثمان وثبت تقيده وهو كونه لا فاني له وهو
المطلوب وقوله وهو الذي الى اخره اشارة
الى دليل الاستثنائية كالتقدم نظيره اتفاقا
او اختلافا في سوا اتفاقا واختلاف اما الاول
فلا يلزم من علمه من الثمان كما مر فيكون ما عاجز
والمخبر اما حقا من التعمد فيكون محالا فيثبت
صحة وهو الوجهان **قوله** فكان ذلك الاثنى
مصغفا عنه حذفا الاستثنائية القابلة لكن التالي
باطل استغناء عنها بقوله كيف كما مر فظل
المقدم وهو كون شيء من العالم قد سما وتثبت
تقيده وهو كونه حاريا وهو المطلوب وتقدم
ان العالم يطلق على جميع ما سوي الله تعالى من
الموجودات وعلى كل جنس من الاجناس
كعالم الحيوان وعالم النبات وعلى كل نوع من الانواع
كعالم النبات وعالم الفرس وعلى كل صنف
كعالم الترتل وعالم الهمم ولا يطلق على الاخصر
كزبيد وهو وعلى الاول لا يصح جمع على عالمين
لان خاص بالعملا والعالم عام والخاص لا يكون
جمعا الا لما هو عام منه بخلافه على ما بهد
فان يصح لحوار الادة ثلاثة انواع متخللا من العملا
كعالم الكس وعالم الكس وعالم الملايكه **قوله**
ويقال عالمون فيصير الجمع حينئذ متساويا لغيره

لكل من ذلك العلم المتعلق بغيره
تعالى كمن وهو الذي لا يفتقر
لغيره في العلم وحل
بالدلالة على مقتضى العلم
الاشارة على مقتضى العلم
قوله ان كان مقتضى العلم
الاشارة على مقتضى العلم
الاشارة على مقتضى العلم
الاشارة على مقتضى العلم

Copyrighted Material